



اتسم شهر مارس 2026 بعودة حملات التحريض والتهديد القائمة على أساس النوع الاجتماعي وانتهاك الحياة الخاصة في حق الصحفيات وبات الفضاء الافتراضي أكثر خطرا عليهن في ظل توافر الإفلات من العقاب في العنف الرقمي الذي يسلط على الصحفيات في تونس.

# تقرير مارس 2026

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين  
Syndicat National des Journalistes Tunisiens **snjt**



## تقرير شهر مارس 2026

---

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين  
وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

### إعداد

المنسقة خولة شبح

الراصة مروى الكافي

تعليق قانوني أ.منذر الشارني

تصميم لسعد بن عاشور

# المادة 19 من العهد الدولي الخاص الحقوق المدنية والسياسية

**1.**

لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة.

**2.**

لكل إنسان الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

**3.**

تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة، وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

- أ.** احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.
- ب.** لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.



## مقدمة عامة

تواصل الجدل خلال شهر مارس 2026 حول استقلالية التحرير داخل المؤسسات الإعلامية العمومية عن الإدارة وحماية غرف الأخبار من التدخل في التحرير، وقد تعمق النقاش حول الموضوع إثر تسجيل تدخل إداري في التحرير خلال تغطية المؤتمر السادس والعشرون للاتحاد العام التونسي للشغل، حيث تم حرمان الصحفيين/ات بإذاعة المنستير من التغطية الميدانية وحرمان المواطنين من المعلومة. وقد اضطر قسم الأخبار إلى متابعة افتتاح المؤتمر المنعقد في ولاية المنستير حيث مقر الإذاعة وحرمان الجمهور من الدور الأساسي الذي تلعبه الإذاعة ضمن إعلام القرب.

كما تواصل حرمان الصحفيين/ات في بعض الولايات من حقهم في التغطية على قدم المساواة مع بقية زملائهم خلال الزيارات الرسمية و تم تغييب الصحفيين/ات على تغطية زيارة وزير التجهيز والإسكان واقتصرت الدعوة على التلفزة التونسية للتغطية وهو ما خلق حالة من الإقصاء وحرمان مؤسساتهم من حق الجمهور الذي يتابعها في المعلومة وجعلهم تحت ضغط مضاعف مرتبط بالجمهور والمؤسسة الإعلامية.

وتضع هذه الاعتداءات التي تم تسجيلها الصحافة التونسية أمام تحدي الاستقلالية و ضمان حقها في الحصول على المعلومة الذي تم ضربه في مقتل عبر المناشير الداخلية التي تعيق الحصول على المعلومة من مصادرها داخل المؤسسات والمنشآت العمومية وتخضع المعلومة إلى تراخيص غير منصوص عليها بالقانون المنظم للمهنة وتحديد المرسوم 115 الخاص بحرية الصحافة والطباعة والنشر. وهي انتهاكات تمس جوهر الحق في الحصول على المعلومة وتمس بمبدأ الشفافية والحوكمة.

كما طفت على السطح خلال شهر مارس حالات التحريض والتهديد ضد الصحفيات وهو ما جعلهن في مواجهة موجات من العنف الرقمي استهدفت مسارهن المهني وحياتهن الخاصة على خلفية أعمالهن الصحفية وآراءهن

كصحفيات محترفات حول مواضيع الهجـرة غير النظامية والمواضيع الفنية. وتمثل هذه الاعتداءات في حق الصحفيات انتهاك لخصوصياتهن ولهن كنساء ما يمكن أن ينعكس سلبا على وضعهن المهني وعلى نفسياتهن ويعرضهن لمخاطر مضاعفة خاصة في الفضاء الرقمي الذي له انعكاس خطير على الوضع المهني. وتشير المعطيات الدولية أن الصحفيات في بعض الحالات يقررن مغادرة الفضاء الرقمي خلال تعرضهن للهرسلة والتهديد والتحرّيش خاصة في ظل إفلات المعتدين من العقاب.

ولذلك بات من الضروري مراجعة آليات معالجة العنف الرقمي في حق الصحفيات النساء في تونس بما يضمن الدعم القانوني والنفسي والتقني لهن في ملاحقة المعتدين عليهن وحمايتهن من التأثيرات النفسية والاجتماعية التي تنجر عن هذا النوع من العنف.

إنّ النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما سجلته من تجاوزات في حق الصحفيين في الحصول على المعلومات ومبدأ المساواة بين المؤسسات الإعلامية، تذكّر بالدور الأساسي لقطاع الصحافة في خدمة المصلحة العامة وأنّ التضييق عليهم يضرّ حق الجمهور في الحصول على المعلومة وتدعو الجهات الرسمية إلى مراجعة سياستها في مجال ضمان الحق في الحصول على المعلومة.

كما تعتبر النقابة أن أمن وسلامة الصحفيات في الفضاء الرقمي تضعهن أمام تحديات جديدة يفرضها التطور التكنولوجي وتسعى النقابة في هذا الخصوص إلى وضع سياسات حماية مرتبطة بأمن وسلامة الصحفيات من العنف السيبراني. وتجدد النقابة التأكيد على أن مسألة حماية الصحفيين/ات هي مسؤولية كلّ الأطراف المتدخلة لضمان أمن وسلامة الصحفيين وضمان قيام الصحافة بدورهم المجتمعي خدمة للمصلحة العامة.

## ■ النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

# الجانب الإحصائي

■ تواصل تراجع نسق الاعتداءات خلال شهر مارس 2026 مقارنة بالأشهر الأولى من السنة الحالية، حيث سجلت وحدة الرصد 6 اعتداء في حق الصحفيين/ات والمصورين الصحفيين/ات 2026. وقد تلقت الوحدة خلال الشهر المذكور 12 إشعار بحالة وردت على الوحدة عبر الاتصالات الهاتفية ومتابعة شبكات التواصل الاجتماعي والاتصال المباشر من الصحفيين/ات ومتابعة الشكاوى الواردة على النقابة.

وكانت الوحدة قد سجلت خلال شهر فيفري 8 اعتداءات في حق الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات من أصل 12 إشعارا بحالة وردت عليها.

تطور الاعتداءات خلال الأشهر الثلاث الأولى من سنة 2026 وتوزعها كما يلي:

مارس 2026

06

فيفري 2026

08

جانفي 2026

16

■ وقد طالت الاعتداءات 13 ضحية، توزعوا حسب النوع الاجتماعي إلى 10 إناث و3 ذكور.

## توزيع الضحايا حسب النوع الاجتماعي

03

ذكور



10

إناث



## توزيع الضحايا حسب الخط الوظيفية

طالت الاعتداءات حسب الوظيفة 13 صحفيين/ات .



13 صحفي/ة

## الضحايا حسب المؤسسات الإعلامية

ويمثل ضحايا الاعتداءات 8 مؤسسات إعلامية توزعت إلى 5 قنوات إذاعية و 2 صحف مكتوبة وموقع إلكتروني و 2 صحفيين مستقلين. وقد توزعت المؤسسات الإعلامية إلى 7 مؤسسات تونسية ومؤسسة أجنبية.



02 مستقل



02 صحف



05 قناة  
إذاعية



01 موقع  
إلكتروني

## طبيعة الاعتداءات ضد الصحفيين

وقد طالت الصحفيين ضحايا الاعتداءات خلال شهر مارس 2026، 3 حالات تحريض وحالة تهديد. كما تعرض الصحفيون/ات إلى حالة تدخل في التحرير وحالة حجب معلومات.



01

تهديد



01

تدخل  
في التحرير



01

حجب  
معلومات



03

تحريض

## المعتدون والمعتديات على الصحفيين

وقد كان نشطاء تواصل اجتماعي مسؤولين عن اعتدائين ومجهولون ومواطنون وإدارة مؤسسة إعلامية ومكلفو اتصال مسؤولون عن اعتداء وحيد لكل منهم.



01 مجهولون



01 مواطنون



02 نشطاء  
تواصل  
اجتماعي



01 إدارة  
إعلامية



01 مكلفو  
اتصال

وقد حصلت الاعتداءات في الفضاء الحقيقي في 2 مناسبات وفي الفضاء الافتراضي في 4 مناسبات.

وقد توزعت الاعتداءات جغرافيا إلى 4 حالات في ولاية تونس وحالة وحيدة في ولاية المنستير وحالة وحيدة في ولاية نابل.



04 تونس  
01 المنستير  
01 نابل



04 في الفضاء  
الرقمي

# الحالات المسجلة خلال شهر مارس 2026

## حملات تحريض تطال الصحفيات

أُتِّم شهر مارس 2026 بعودة حملات التحريض والتهديد القائمة على أساس النوع الاجتماعي وانتهاك الحياة الخاصة في حق الصحفيات وبات الفضاء الافتراضي أكثر خطراً عليهن في ظل تواصل الإقلاّت من العقاب في العنف الرقمي الذي يسلب على الصحفيات في تونس.

### ■ حملة تحريض تطال صحفية على خلفية مقال حول الهجرة غير النظامية

شن نشطاء التواصل الاجتماعي بداية شهر مارس حملة تحريض على صحفية بموقع "تفنيذ" على خلفية نشرها تحقيق مشتركاً على موقع "تفنيذ". وقد تضمنت الحملة عبارات تقوم على التمييز وتم فيها استعمال معطياتها الشخصية كصورتها وغيرها. كما تلقت الصحفية على حسابها على شبكات التواصل الاجتماعي فايسبوك وانستغرام وواتس آب رسائل سب وشتم وتهديد من عديد الحسابات المزيفة. وقد اضطرت الصحفية إلى تقييد الوصول إلى حساباتها للحد من حدة هذه الحملة.

### ■ تحريض على الصحفية منى البوعزيزي

تعرضت الصحفية بجريدة الشروق منى البوعزيزي يوم 20 مارس 2026 إلى التحريض والعنف اللفظي على شبكات التواصل الاجتماعي على خلفية مقال رأي تم نشره بالجريدة حول حفلة للفن الشعبي في مدينة الثقافة بالعاصمة. وقد نشرت إحدى الناشطات على شبكات التواصل الاجتماعي فيديو مدته قرابة 6 دقائق فيه استهداف للصحفية وسب وشتم وتشويه سمعة لها، وإثر ذلك شن نشطاء التواصل الاجتماعي حملة على الصحفية. وقد باشرت الصحفية الإجراءات القانونية لملاحقة المعتدين.

## ■ تهديد يطاتل الصحفية وصال الكسراوي

تلقت الصحفية وصال الكسراوي في 30 مارس 2026 رسائل تهديد على رقمها الخاص على تطبيق "واتس آب" من قبل مجهولين على خلفية إبدائها الرأي في قضية الهجرة غير النظامية في تونس وكيفية التعامل معها وعلاقة تونس بجيرانها على الحدود.

وقد تضمنت الأرقام المستعملة على التطبيق أرقام نداء مرتبطة بالجزائر والمملكة المتحدة وقد وجه المعتدون تهديدات للصحفية داعينها على عدم التدخل في الشأن الجزائري. وكانت الصحفية قد نشرت على حسابها الاحترافي بموقع "فايسبوك" رأيها الموضوعي حول العلاقة التونسية بالبلدان المجاورة في علاقة بقضية الهجرة غير النظامية في تونس.

## ■ حملة تطال الصحفية سناء الماجري

تعرضت الصحفية سناء الماجري يوم 30 مارس 2026 للعنف اللفظي والتحرير على شبكة التواصل الاجتماعي "فايسبوك" من قبل أحد ضيوف برنامج تلفزي على خلفية تعليقها على فيديو متداول له على موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك".

وقد عمل المعتدي على نشر عديد التدوينات التي تضمنت سب وشتم الصحفية ومحاولة تشويه سمعتها موجهة لها اتهامات لا علاقة لها بها مستعملا الأحرف الأولى من اسمها ومستندا إلى صفتها الصحفية. وقامت الصحفية بالمعاينات الأولية للتدوينات وتقدمت بشكاية في الغرض.

## ■ اعتداءات مرتبطة بالحق في المعلومة

أيضا كان شهر مارس مساحة لعودة حالات التدخل من التحرير في أبعادها السلبية والتي تؤثر على حق المواطن في الحصول على المعلومة الدقيقة، حيث تم التدخل في التغطية الإعلامية لإذاعة المنستير ما حرم المواطنين من تغطية فعاليات المنظمة الشغيلة والتي تضم عشرات الآلاف من المنخرطين. كما تواصلت أزمة تمكين المؤسسات من حقها في التغطية على قدم المساواة وتم حرمان الصحفيين/ات في ولاية نابل من تغطية زيارة رسمية لوزير التجهيز والإسكان.

## ■ حجب معلومات عن الصحفيين/ات بنابل

تم إقصاء ممثلي وسائل الإعلام بولاية نابل من تغطية الزيارة التي أداها وزير التجهيز والإسكان للولاية في 31 مارس 2026، حيث تفاجأ الصحفيون/ات بالمنطقة من نشر الصفحة الرسمية للوزارة بلاغ حول زيارة الوزير المرتبطة بتسليم

مساكن اجتماعية بمعتمدية بو عرقوب من ولاية نابل، وقد تم خلال هذه الزيارة تمكين التلفزة التونسية فقط من التغطية الإعلامية.

وبالاستفسار عن الموضوع لدى مصالح الاتصال بالوزارة أكدت أن الدعوة وجهت فقط للتلفزة التونسية. وقد طال الإقصاء كل المراسلين بالمنطقة.

## ■ تدخل في تحرير إذاعة المنستير

صدرت تعليمات إلى قسم الأخبار بالإذاعة الجهوية بالمنستير تقضي بعدم تأمين التغطية الميدانية لمؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل المنعقد بمدينة المنستير في 25 مارس 2026، وقد تضمنت التعليمات التي وجهت لقسم الأخبار الاكتفاء بمتابعة الحدث عبر مداخلات هاتفية. وقد تم حرمان المواطنين من المعلومة المتعلقة بمؤتمر المنظمة الشغيلة.

## متابعات

### ■ الحكم على الصحفي غسان بن خليفة بسنتين سجنا

قضت الدائرة الجنائية الخامسة المختصة في قضايا الإرهاب بالمحكمة الابتدائية بتونس يوم الجمعة 27 مارس 2026 بإقرار الحكم بسجن الصحفي غسان بن خليفة لمدة سنتين، وذلك على خلفية القضية المتهم فيها بالإشراف على صفحة "البركان التونسي" والانتماء لوفد إرهابي وتحريض على الإرهاب وارتكاب أمر موحش في حق رئيس الجمهورية على معنى المرسوم 54.



## التعليق القانوني العام

### التعليق القانوني

تابعت وحدة الرصد خلال الشهر المنقضي حالات الاعتداءات والانتهاكات المسجلة ضد الصحفيين أثناء أداء عملهم. وقد وثقت الوحدة وضعية صحفية تعرضت إلى عنف معنوي بسبب مقال صحفي ذي صبغة فنية وثقافية. كما لفت نظر الوحدة البيان الذي أصدرته نقابة الصحفيين والمتعلق بصحفي وكالة تونس إفريقيا للأنباء بسبب مطالب مهنية وتواتر عمليات صنصرة لعدة برقيات إخبارية بما يمثل تدخلا للإدارة في عمل غرفة التحرير قصد فرض رقابة مسبقة على المحتوى الصحفي، وكذلك البيان الذي أصدرته النقابة بخصوص إعطاء تعليمات لإحدى الإذاعات الجهوية العمومية بعدم تغطية مؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل الأخير بالمنستير والاكتفاء بمتابعة الحدث عبر مداخلات هاتفية.

### الإعلام العمومي والأحداث الوطنية

كما أشرنا في العديد من المناسبات إلى الدور الموكول للمؤسسات الإعلامية العمومية في تغطية الأحداث الوطنية الكبرى والتي تستقطب اهتمام الرأي العام. والإعلام العمومي بحكم وظيفته في انارة الرأي العام وخدمة المصلحة العامة معني قبل غيره من الوسائط الإعلامية بإيلاء الأهمية المستوجبة لتوفير تغطية إعلامية موضوعية ومتوازنة للأحداث التي تمس الرأي العام. ونعتقد أن المؤتمر الانتخابي للاتحاد العام التونسي للشغل هو من بين تلك الأحداث الوطنية التي تستقطب الاهتمام وتستوجب توفير أقصى الإمكانيات لنقل الحدث بالصوت والصورة للمتابعين داخل تونس وخارجها بقطع النظر عن الموقف من المنظمة أو من أعضائها أو من الحدث في ذاته. وان اهمال التواجد الميداني من قبل المؤسسة الإعلامية العمومية المتواجدة بالجهة يظهرها بمظهر المؤسسة غير

المواكبة للأحداث وغير القائمة بدورها المنصوص عليه في القوانين وموائيقها الداخلية. وكانت نقابة الصحفيين استنكرت التعليمات التي صدرت للإذاعة العمومية الجهوية بعدم تأمين التغطية الميدانية للمؤتمر النقابي الوطني المنعقد بالمدينة والاكتفاء بمتابعته عبر مداخلات هاتفية. واعتبرت النقابة أن قرار منع التغطية الميدانية يعتبر خروجاً صارخاً عن أبسط قواعد العمل الصحفي وأخلاقياته التي تقوم أساساً على الحضور الميداني والمعاينة المباشرة والتثبت من الوقائع من مصادرها المتعددة. والتغطية الميدانية ليست تفصيلاً ثانوياً بل هي جوهر الممارسة الصحفية ولا يمكن بأي حال تعويضها بمداخلات هاتفية محدودة قد لا تكون متاحة أصلاً في ظروف انعقاد المؤتمر. واعتبرت النقابة أن هذا التوجه يعكس انحرافاً خطيراً عن الدور المفترض للإعلام العمومي الذي يضمن حق المواطن في معلومة دقيقة ومتوازنة بعيداً عن كل أشكال التدخل والتوجيه، ويعيد القرار إلى الازدهان ممارسات مرفوضة تقوم على التضييق على العمل الصحفي والمساس باستقلالية التحرير داخل المؤسسة والضغط التي تمارس على الصحفيين. ويمكن التأكيد أن منع التغطية الميدانية أو الحد منها يمثل اعتداءً مزدوجاً على حق الصحفي في أداء عمله وعلى حق المواطن في النفاذ إلى الأخبار والمعلومات مما يؤول إلى تكريس إعلام قائم على روايات منقوصة أو موجهة بما يقوض مبادئ الشفافية والمساءلة.

في هذا السياق تذكر وحدة الرصد بالمادة الأولى من المرسوم 115 التي تنص أن الحق في حرية التعبير تشمل حرية تداول ونشر وتلقي الأخبار والآراء والأفكار مهما كان نوعها.

وتنص المادة 9 من المرسوم أنه يمنع فرض أي قيود تعوق حرية تداول المعلومات... أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في إعلام حر وتعددي وشفاف.

وتنص المادة 10 أنه للصحفي.. حق النفاذ للمعلومات والأخبار والبيانات والاحصائيات والحصول عليها من مصادرها المختلفة. كما تنص المادة 11 أنه لا يجوز تعريض الصحفي لأي ضغط من جانب أي سلطة.

## منصرة

يمكن تعريف المنصرة بكونها إجراء أو عمل يهدف إلى التضييق أو منع أو تغيير أو إلغاء الحق في التعبير عن الأفكار والآراء ونشر المعلومات سواء أكان ذلك في وسائل الإعلام أو على الإنترنت أو في مجالات الفن والأدب والتعليم أو أي شكل آخر من أشكال التعبير العمومي أو الخاص.

وتمارس المنصرة من قبل الحكومات أو المؤسسات الخاصة (منصات، ناشرون...) أو الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين (ضغوط سياسية، رقابة ذاتية بسبب الخوف من الانتقام).

وتخرق الرقابة أو المنصرة الحق في حرية التعبير الذي هو حق أساسي تحميه المواد 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و19 من العهد الدولي الخاص

بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وغيرها من المواثيق الدولية والاقليمية. وتأخذ الصنصرة اشكالا عديدة مثل الصنصرة الماقبلية والتي تتمثل في منع النشر وكذلك ممارسة الإلغاء أو السحب الإجباري للمحتويات والملاحقات الجنائية أو الهرسلة القضائية ضد الصحفيين والمعبرين وقطع الانترنت او المنصات. ولعل أخطر اشكال الصنصرة هي الرقابة الذاتية الناتجة عن الخوف من القمع والضغط والتهميش.

وللصنصرة أهداف عديدة، وفي أغلب الحالات فهي تستعمل لمنع النقد ضد السلطات أو ضد المؤسسات الكبيرة ولتسليط رقابة على الرواية الرسمية، كما تهدف الرقابة في بعض الحالات إلى التغطية على انتهاكات حقوق الإنسان أو تجاوز السلطة. وخلال الفترة الأخيرة تصاعدت التشتيكيات من داخل الوكالة العمومية للأنباء بخصوص منع نشر برقيات لأسباب غير معروفة بما يمثل تدخلا من الإدارة في أعمال التحرير.

### وفي هذا السياق تطرح عديد الأسئلة:

هل أن الصحفي الذي يعمل في مؤسسة إعلامية عمومية هو موظف مثل أي موظف آخر؟ وهل أن الأخبار هي سلعة كأي سلعة أخرى؟ وهل من المقبول التضييق من حرية الصحفيين وممارسة الرقابة على عملهم داخل المؤسسات الإعلامية بطريقة اعتباطية؟

إن هذه الأسئلة وغيرها تحتاج إلى دراسات وأبحاث عميقة حتى نهتدي إلى النموذج الأمثل الذي يراعي المعايير الدولية وطرق عمل وسير مؤسساتنا الإعلامية وكيفية اتخاذ القرارات داخلها.

إننا نعيش في أزمة تتكرر في وسائل الاعلام العمومية والمتمثلة في التوجيهات التي تفرض على الصحفيين بما من شأنه أن يؤدي الى الانحراف بمهومتهم الأساسية في اعلام المواطن بأحداث بلادهم، وفي كل مرة يبرز اختلال التوازن بين الصحفيين والمؤسسات الإعلامية والإدارة تكون الضحية هي الحقيقة والجمهور المستهلكين للمادة الاعلامية.

ونذكر مرة أخرى أن إعلام المصلحة العامة هو إعلام مكلف لأنه يعتمد على العمل الميداني الذي ينجزه صحفيون محترفون ويتطلب أبحاثا وتحقيقات معمقة تتطلب الوقت، وأن الاستثمار واحترام حرية الصحافة هي من المسائل الهامة بالنسبة إلى من يريد أن يبني اعلاما يقدم معلومات تخدم الصالح العام وتكون ثرية ومتنوعة ذات مصداقية، وأن من شأن الضغوط التي تمارس على الصحفيين بسبب عملهم أن تؤدي إلى إلغاء دورهم الاجتماعي وأن يولي المواطنون وجهتهم نحو مصادر إعلامية أخرى لها أهدافها وغايتها.

# التوصيات

إنّ النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما أوردته من تفاصيل حول الاعتداءات المرتكبة ضد الصحفيين خلال شهر مارس 2026 فإنها توصي:

## رئاسة الحكومة

- حل أزمة الحصول على المعلومة من الإدارات العمومية جذريا وإلغاء كل المناشير التي تعيق حق الصحفيين/ات في الحصول عليها.
- إلزام الوزارات الراجعة لها بالنظر إلى احترام مبدأ المساواة بين وسائل الإعلام في سعيها للحصول على المعلومة ووضع خطط اتصالية واضحة تجعل الصحفيين/ات على علم بكل المستجدات الحكومية بما فيها الزيارات المبرمجة في مختلف مناطق البلاد.

## وزارة الداخلية

- تفعيل خلية الأزمة داخل الوزارة إثر تسمية رئيس لها مؤخرا وإحياء التنسيق المشترك في ما يتعلق بأمن وسلامة الصحفيين/ات.
- الإيقاف الفوري للتضييق الحاصلة في الفضاء العام على حرية العمل الصحفي من قبل منظورها والتي شملت للصحفيين الحاملين لبطاقات الاحتراف الوطنية وبطاقات الانخراط في النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين.
- تعميم مراسلة لأعوانها في خصوص تواصل الفراغ الإجرائي المتعلق بتراخيص التصوير في الفضاءات العامة بالنسبة لمؤسسات الإعلام الدولية تفاديا لتكرار حالات المنع.
- إخطار أعوانها بأن التصوير حر في الفضاءات العامة للصحفيين/ات وأنه لا يخضع للترخيص المسبق باستثناء قاعات المحاكم والمنشآت العسكرية.

## مجلس نواب الشعب

- تسريع النظر في مشاريع القوانين ومقترحات القوانين المعروضة لديها وهي مقترح تعديل المرسوم 54 الخاص بجرائم أنظمة المعلومات والاتصال ومشروع قانون متعلق بالتربية على وسائل الإعلام ومشروع قانون متعلق بتنظيم الاتصال السمعي البصري.



الغرفة الوطنية للصحفيين التونسيين  
Syndicat National des Journalistes Tunisiens **snjt**